

Distr.
GENERAL

S/1999/161
12 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي قرر فيه مجلس الأمن الإذن بزيادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لتصل إلى ١٠٥٠ فرداً وتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، "بما في ذلك مواصلة ردع التهديدات ومنع المصادمات بحضورها، ومراقبة المناطق الحدودية، وإبلاغ الأمين العام عن أي تطورات يمكن أن تشكل تهديداً لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بما في ذلك مهام مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) والإبلاغ عنها". ويغطي هذا التقرير التطورات في منطقة البعثة منذ التقريرين اللذين قدمتهما في ١ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/454 و S/1998/644).

ثانياً - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها

٢ - ظلت ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دون تغيير خلال الفترة قيد الاستعراض. ويرأس البعثة ممثلي الخاص، السيد فرناندو فالنزيولا مارزو، الذي خلف السيد هنريك ي. سوكالسكي (انظر S/1998/1191 و S/1998/1192) في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويرأس العنصر العسكري قائد القوة، البريغادير - جنرال أوفيه سترومبرغ (النرويج).

٣ - وبحلول أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اكتملت الزيادة، المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)، في قوام العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمقدار ٣٠٠ فرد في جميع الرتب، بما يصل به إلى ١٠٥٠ فرداً (انظر المرفق). وفي الوقت ذاته، تم زيادة العدد الإجمالي لمراكز المراقبة وقواعد الدوريات من ٨ إلى ١٦ مركزاً وقاعدة، توجد جميعها في المواقع الاستراتيجية والنقاط الحساسة على طول الحدود مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع إعادة توزيع العنصر العسكري بعد زيادته وزيادة عدد نقاط المراقبة وقواعد الدوريات، تمكنت قوة الانتشار الوقائي من القيام بمهمتها في منطقة مسؤوليتها.

٤ - ويتألف العنصر العسكري من اثنتين من كتائب المشاة الميكانيكية: إحداها مؤلفة من بلدان الشمال الأوروبي والأخرى فرقة عمل من جيش الولايات المتحدة، قواميهما ٦٥٠ فردا و ٣٥٠ فردا على التوالي، تدعمهما فصيلة هندسية ثقيلة قوامها ٥٠ فردا من إندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣٥ مراقبا عسكريا و ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنيين. ويبلغ القوام المأذون به للعنصر المدني، بمن فيهم الموظفون المحليون، ٢٠٣ من الأفراد. ويأتي الأفراد المدنيون والعسكريون الدوليون من ٥٠ بلدا.

٥ - وخلال الستة أشهر الماضية، قامت الوحدات العسكرية التابعة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بأعمال دوريات نشطة في مناطق عمليات كل منها، في حين واصل المراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة المدنيون القيام بأعمال الدوريات في القرى والمناطق الحدودية المعهود بها إليهم. وفي المتوسط، يقوم الأفراد العسكريون في قوة الانتشار الوقائي بحوالي ٤٠٠ دورية في الأسبوع، بما في ذلك ٣٠٠ دورية في القرى والمناطق الحدودية، وينشئون ٨٠ مركز مراقبة مؤقتا (تستمر لفترات تتراوح بين ٣ ساعات و ٢٤ ساعة)، ويقومون بـ ١٥ دورية بطائرات هليكوبتر. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مراقبو الشرطة المدنيون بقرابة ١٠٠ دورية في الأسبوع.

٦ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)، تضطلع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالمهمة الإضافية المتمثلة في مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) والإبلاغ عنها. وقد قامت القوة بتطوير أساليب فنية جديدة لتعزيز قدرتها على التيقن من حدوث أعمال فعلية لتهريب الأسلحة في منطقة عملياتها. فقد أنشئت فرق متنقلة تستجيب، مع مراعاة الأمان اللازم، لما يرصد من أنشطة تهريب بالتحرك بسرعة لمواصلة المراقبة من مسافات أقرب، بما يوفر معلومات أدق عما إذا كانت أنشطة التهريب تشمل أسلحة أو ذخائر أو متفجرات. غير أنه يجب التشديد على أنه في حين يمكن لقوة الانتشار الوقائي، في حدود ولايتها الحالية، أن تقوم بأعمال المراقبة والإبلاغ، فإنها لا تملك سلطة اعتراض عمليات عبور الحدود وتفتيشها. ورغم رصد حوادث للتهريب، فإن القوة لم ترصد حتى الآن أي دليل مباشر على تهريب الأسلحة عبر حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع ألبانيا أو مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٧ - ويقوم العنصر المدني في قوة الانتشار الوقائي على نحو فعال بمراقبة التطورات التي يمكن أن تؤثر على السلام والاستقرار في البلد، والإبلاغ عن تلك التطورات. ويواصل العنصر المدني القيام بولاية المساعي الحميدة المنوطة بممثلي الخاص، وذلك من خلال القيام بحوار نشط مع السلطات وكافة القوى السياسية الرئيسية الأخرى في البلد؛ وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف وتحسين التفاهم بين مختلف فئات السكان بغية تخفيف التوترات بين الجماعات العرقية؛ وتعزيز تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٨ - ومن خلال السعي إلى تحقيق نموذج شامل للعمل الوقائي، تشارك القوة أيضا في طائفة واسعة من البرامج التي تتصل بالحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز القدرات والبنية الأساسية الوطنية، وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في القطاعين الحكومي والمدني. وتعمل البعثة مع العديد من الجماعات في المجتمع من أجل تشجيعها على الإسهام في تنمية البلد والعمل بمثابة عناصر لمنع النزاعات وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجري توفير الخبرة الدولية للبلد المضيف من خلال البرامج والأنشطة الطويلة الأجل التي ترمي إلى تعزيز السلام الاجتماعي والاستقرار. وتمول هذه الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية يضطلع بتعبئتها مكتب ممثلي الخاص، وقد وصلت حتى الآن إلى قرابة ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة نقدا وعينا.

٩ - وتواصل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تعاونها الوثيق مع بعثة رصد انتشار الحرب الموفدة إلى سكوبيه من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع بعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية في البلد. كما أقامت علاقة عمل مع مركز تنسيق أنشطة التحقق في كوسوفو التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومع قوة الانتشار التي أنشئت مؤخرا في البلد المضيف.

ثالثا - التعاون المشترك بين الوكالات وأنشطة المؤسسات والوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة

١٠ - يشارك العديد من الوكالات والمؤسسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مختلف أشكال المساعدة المقدمة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أنشأت سبعة منها بالفعل مكاتب دائمة في سكوبيه، ويعقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة للتنسيق بينها. وتشجع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي العديد من الوكالات والمؤسسات والبرامج الأخرى على إعطاء أولوية للبلد المضيف في برامجها الحالية، كما أقيمت صلات مع وكالات جديدة في محاولة لتعزيز الوجود الدولي في البلد وتشجيع المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والثقافي. وقد أسهم الاجتماع الاستشاري الذي عقدته القوة لهيئات منظومة الأمم المتحدة في سكوبيه عام ١٩٩٨ (انظر S/1998/454، الفقرة ٩) إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف.

صندوق النقد الدولي

١١ - مثلما أوضحت في تقرير المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/911، الفقرة ٩)، كان يتوفر للبلد المضيف في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما مجموعه ٥٤,٦ مليونا من حقوق السحب الخاصة (الواحد من حقوق السحب الخاصة = ١,٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وذلك بموجب ترتيب في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز التسهيلي التابع لصندوق النقد الدولي. وحتى الآن، تم صرف ٢٧,٣ مليونا من حقوق السحب الخاصة. وكان مجموع أموال الائتمانات والقروض المعلقة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨ يبلغ ٧٤,٤ مليونا من حقوق السحب الخاصة. ووفر صندوق النقد الدولي للبلد المضيف المساعدة التقنية والتدريب في عدد من المجالات، بما في ذلك الإنفاق العام، والضرائب والجمارك، والمحاسبة المالية،

والإشراف على المصارف، والسياسة النقدية والإحصاءات، وسياسات القطاع الخارجي، والمالية العامة، والتحليل الاقتصادي الكلي، وميزان المدفوعات. كما عقدت حلقات دراسية ودورات عن الخبرة المقارنة لاقتصادات السوق، وسياسات شبكات الأمان الاجتماعي، وإصلاح الإدارة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٢ - انصب التركيز الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الأنشطة الترويجية لحقوق الإنسان التي تهدف، بصورة خاصة، إلى تشجيع المبادرات داخل المجتمع المدني. وقد أدرج البلد المضيف ضمن مشروع "العمل معاً من أجل مساعدة المجتمعات المحلية" الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي أنشئ لتقديم منح صغيرة للأفراد والمنظمات من أجل المشاريع المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم تنفيذ المشروع، الذي بدأ كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم الانتهاء من تنفيذ الجزء الأكبر من المشاريع المحلية المختارة الثلاثة بحلول آذار/ مارس ١٩٩٩. وتأمل المفوضية على أساس هذه الخبرة، في توسيع نطاق هذا البرنامج في المستقبل.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٣ - استجابة للآزمة في كوسوفو، منحت الحكومة المضيفة مركز "الأشخاص الذين يتلقون مساعدة إنسانية" للأشخاص من تلك المنطقة الذين دخلوا البلد بطريقة شرعية ويرغبون الآن في البقاء لمدة أطول. وعقب تقديم طلب من الحكومة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة أعضاء الفئات الأشد ضعفاً القادمين إلى كوسوفو، تم إنشاء برنامج مساعدة مشترك بين الوكالات يشمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد سجّلت جمعية الصليب الأحمر الوطنية حتى الآن نحو ١ ٠٠٠ شخص وقدمت المساعدة إلى نحو ٧٠٠ شخص منهم. وفي عام ١٩٩٩، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم مساعدتها إلى ١ ٢٠٠ لاجئ بوسني لا يزالون في البلاد. وستُعزز جهودها في أنشطة بناء القدرات، خاصة في نظامي اللجوء وتحديد هوية اللاجئين، كما ستوسع من نطاق برنامجها المتعلق بالأشخاص القادمين من كوسوفو والمؤهلين لتلقي المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٤ - لا تزال برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة تنفّذ في المقام الأول، عن طريق الوزارات الثلاث: الصحة، والثقافة، والعمل والسياسة الاجتماعية، وبشكل متزايد، عن طريق المنظمات غير الحكومية. ويضم الشركاء الآخرون المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والوكالات الدولية التي تعمل في البلد. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أجرت اليونيسيف وشركاؤها المنفذون استعراضاً عاماً لأداء البرنامج، وجرى تأييد اتجاهه العام. وهناك تقدم مشجع في مجال التعليم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وتم التوسع في مشروع التعلّم التفاعلي، الذي يهدف إلى تحسين نوعية التدريس والتعلّم على المستوى الابتدائي، فأصبح يغطي نسبة ١٨ في المائة من المدارس في البلد. وكشف مشروع مبتكر للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة

عن نتائج واعدة خلال وقت قصير. وفي مجال الصحة، حققت الدولة المضيفة هدف القضاء الفعلي على اضطراب النقص في اليود، كما أن القضاء على شلل الأطفال هو في سبيله إلى التصديق الرسمي عليه في عام ٢٠٠٠. ولا يزال شمول التحصين عند نسبة تربو على ٩٠ في المائة فيما يتعلق بجميع مولّدات المضادات. ويولى اهتمام خاص للتحصين ضد الشلل بسبب مخاطر تفشي المرض نتيجة لوصول اللاجئين من كوسوفو، حيث تنخفض مستويات التحصين. واكتسب ترويج وسائل بديلة للرعاية المؤسسية قوة دافعة بعد سنّ تشريع يتعلق بكفالة الأطفال. وصاحب ذلك توفير التدريب والاضطلاع بحملات التعبئة الاجتماعية لتعزيز الأحكام القانونية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير للتأهب في حالات الطوارئ ركزت على تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية حال تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كوسوفو.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - سيدر مكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أنشئ في سكوبيه في حزيران/يونيه ١٩٩٨، البرامج التي تمت صياغتها ضمن إطار التعاون القطري الأول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وسوف تركّز هذه البرامج، التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، على أربعة مجالات مواضيعية رئيسية تمت الموافقة عليها، وهي البيئة، وتنمية القطاع الخاص، والتعليم، والتحويلات الاجتماعية. ففي مجال البيئة، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة عن طريق بناء القدرة في مجال الإدارة البيئية من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، وتشمل الخطة اعتمادا للتدريب التقني على وضع السياسة البيئية، والاستثمارات، وتقييم الموارد الطبيعية، فضلا عن الصناعة وإدارة موارد المياه ورصد الطاقة وفحصها. وسيقدم الدعم التقني للوزارات القطاعية في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات والتي لها صلتها بالآثار البيئية. وستركّز المساعدة المقدمة إلى البلديات على إعداد وتنفيذ خطة عمل محلية بشأن البيئة، كما ستركّز المساعدة المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني على الدعوة في مجال البيئة وحملات التوعية العامة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة في إعداد خطة لإنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة لغرض تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وفقا للمبادئ المتفق عليها في ريو دي جانيرو لجدول أعمال القرن ٢١. وتضم البرامج الحالية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المقدم لتوحيد تنسيق المعونة الوطنية وإدارة الدين الخارجي، وبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة في البلد.

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

١٦ - في آب/أغسطس ١٩٩٨، افتتح مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة مكتب مشاريع في سكوبيه يعمل به موظف وطني لشؤون البرامج. وسهّل هذا المكتب إنشاء وتنفيذ مشروع تعاون تقني متعدد القطاعات لمراقبة المخدرات. وقد نظمت عدة أنشطة في الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتم تعزيز قدرات الشرطة وإدارة الجمارك على كشف المخدرات والتحقيق فيها عن طريق توفير المعدات المتخصصة. كما تم تقديم المساعدة التقنية ومعدات التعرف على المخدرات إلى مختبر التحقيق الجنائي في وزارة الداخلية وإلى معهد الطب الشرعي التابع لوزارة الصحة. واشترك خبراء الطب الشرعي أيضا في دورات تدريبية وجولات دراسية في الخارج. وأقيمت في سكوبيه حلقة عمل للمنظمات

غير الحكومية العاملة في مجال منع المخدرات، فضلا عن تنظيم محاضرات للطلاب هناك. وتضم الأنشطة المخطط لها دعم وزارة التعليم في تصميم منهج دراسي لتلاميذ المدارس بشأن منع إساءة استعمال المخدرات، ودورة تدريبية متقدمة لموظفي وزارة الداخلية بشأن أساليب إنفاذ قوانين المخدرات. وسيتم قريبا البدء في برنامج إقليمي فرعي جديد بشأن إنفاذ قوانين المخدرات، وهو برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي، وسيفيد البلد من الأنشطة الرامية إلى تنسيق مراقبة الحدود البرية مع بلغاريا، وتعزيز المراقبة في مطار سكوبيه، ووضع نظم تحليل حاسوبية للاستخبارات المتعلقة بالمخدرات بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

١٧ - وفي أيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨، نظم مركز مكافحة الجريمة على الصعيد الدولي، بالتعاون مع الحكومة وبمساعدة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ثلاث دورات تدريبية حول أساليب الإدارة الحديثة في مجال الشرطة والتي تترتب عليها آثار فيما يتعلق بالحريات المدنية وحقوق الإنسان. وركزت إجراءات المتابعة على إعداد مواد تعليمية وعلى ترجمة معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالعدالة الجنائية إلى اللغة الوطنية للمسؤولين عن إنفاذ القوانين، إلى جانب دراسة التشريعات الجزائية والمصرفية الحالية، ووضع آلية تنفيذ فعالة، وتعزيز القدرات التحليلية والتشغيلية، وتحسين التعاون المشترك بين الوزارات، وتعزيز المساعدة الدولية المتبادلة. وقامت لجنة لاستعراض القوانين تضم خبراء من الوزارات الثلاث بصياغة تشريع جديد تنظر الحكومة فيه حاليا. ويجري كذلك إعداد خطط لإنشاء ملاك من الشرطة المالية لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.

البنك الدولي

١٨ - حتى الآن، دعمت مجموعة البنك الدولي برنامج الإصلاح في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن طريق ١٥ عملية يزيد مجموع مخصصاتها على ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ووافق البنك مؤخرا على ائتمان بمبلغ ٢٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتكثيف القطاع الاجتماعي، وائتمان بمبلغ ١,١٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة التقنية على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، ومشروع لتحسين شبكة الطاقة بمبلغ ٦١,٥ مليون ألمان. واعتمد البنك استراتيجية المساعدة القطرية الجديدة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ التي ترسم الخطوط العامة لبرنامج للدعم في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: تعزيز نمو القطاع الخاص وتهيئة فرص العمل، وزيادة فعالية الدولة وتخفيف الفقر، وتنمية رأس المال البشري. وفي مجال مواصلة تثبيت الاقتصاد الكلي والتقدم في الإصلاح، سيكون مجموع قيمة برنامج البنك الدولي للإقراض ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في فترة السنوات الثلاث هذه. وإضافة إلى ذلك، أعد البنك مجموعة من الوثائق التحليلية، منها مذكرة اقتصادية قطرية بعنوان "تعزيز النمو"، وتقرير عن الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار الأجنبي، وتقرير عن تقييم الفقر. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقد فريق تابع للبنك الدولي حلقة عمل مشتركة مع الحكومة لمناقشة أولويات الإصلاح والتنمية. وأثناء حلقة العمل، أيدت الحكومة المنتخبة حديثا بشكل عام المجالات ذات الأولوية الواردة في استراتيجية المساعدة القطرية التي وضعها البنك. ومن المنتظر الموافقة، في شباط/فبراير ١٩٩٩، على

مشروع ثان لقطاع النقل قيمته ٣٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة، سيكون هدفه مواصلة إصلاح الطرق على امتداد الممر بين الشرق والغرب وتجديد السكك الحديدية. وبدأ أيضا حوار بشأن التحضير لقرض ثان لتكييف قطاع المالية والشركات يرمي إلى إزالة القيود التي تواجه استثمار القطاع الخاص ونموه.

منظمة الصحة العالمية

١٩ - تركزت أنشطة منظمة الصحة العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة أساسا على الأولويات المحددة في اتفاق التعاون المبرم مع وزارة الصحة. وتمثلت أهداف تلك الأنشطة في تعزيز قطاع الصيدلة والقضاء على شلل الأطفال في البلد، وتعزيز القدرة المهنية للأطباء العاملين في مجال الصحة الإنجابية، والوقاية من السل وعلاجه، ووضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية في مجالي البيئة والصحة، وتقديم مزيد من الدعم لوضع السياسة الوطنية للصحة. وسيكون للاستراتيجية الجديدة، "الصحة ٢١ - توفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين"، التي اعتمدت أثناء الدورة الحادية والخمسين لجمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ١٩٩٨، أثر قوي أيضا على تنفيذ أولويات برنامج الصحة الأوروبية.

رابعاً - التطورات الأخيرة

٢٠ - منذ تقرير الأخير المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/644)، لا تزال الحالة في كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وعولجت المسائل المتصلة بالحالة في المنطقة في تقرير إلى المجلس المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/99)، الذي أعد عملاً بالقرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

٢١ - وتوطدت العلاقات الثنائية بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبعض من جيرانها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد شهدت العلاقات مع ألبانيا تحسناً كبيراً في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة في البلد المضيف والقيام، بناء على دعوة الائتلاف الفائز، بإشراك حزب الطائفة الألبانية للرؤساء الديمقراطي للألبان والحزب الوطني الديمقراطي في الحكومة الجديدة. وكان للزيارات الثنائية الرفيعة المستوى والاتفاقات بشأن التعاون بين البلدين، فضلاً عن جهود الحكومة الجديدة من أجل تحسين العلاقات بين الطوائف العرقية مزيد من الأثر الإيجابي على العلاقات الثنائية.

٢٢ - وتشير الزيادة المطردة في التجارة والمشاريع التعاونية مع اليونان، فضلاً عن الزيارات الرسمية لقيادة ذلك البلد، إلى تحسن في العلاقات الثنائية بين الجارين بالرغم من الخلاف المتصل بالاسم الذي لا يزال بدون تسوية. والعلاقات مع بلغاريا آخذة في التوطد أيضاً، إذ جدد البلدان العزم على التغلب على الخلاف المتصل باللغة، والعمل في الوقت ذاته على زيادة التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون.

٢٣ - وكانت العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متوترة بسبب قرار البلد المضيف أن يأذن بنشر قوة الانتشار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على

إقليمها. وأثار هذا القرار احتجاجا قويا من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم يحرز أيضا أي تقدم في مسألة رسم الحدود بين البلدين، ولا يزال يتعين على لجنة الحدود المشتركة أن تستأنف مداولاتها بعد انقطاع دام ستة أشهر.

٢٤ - وكان أهم تطور إيجابي على الساحة السياسية الداخلية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هو إجراء الانتخابات البرلمانية الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأفضت هذه الانتخابات التي أجريت في جو سلمي إلى تغير الحكومة. وتمثل الحكومة الجديدة ائتلافا لثلاثة أحزاب، بما في ذلك حزب ائتلاف الطائفة الألبانية. وأجريت الانتخابات وفقا للقوانين الانتخابية الجديدة، التي حظيت بتوافق الآراء السياسية على نطاق واسع عندما اعتمدها البرلمان. ورصدها مراقبون دوليون من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومنظمات دولية غير حكومية، أفاد جميعهم بأن العملية الانتخابية ككل تمت حسب الأصول ووفقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

٢٥ - وشدد رئيس الوزراء الجديد، السيد ليوبكو جورجيفسكي، في بيان السياسة العامة الذي أدلى به قبل توليه المنصب، على أن تعزيز وتطوير العلاقات بين الطوائف العرقية سيكون أحد المبادئ الأساسية لحكومته. وكان تشكيل حكومة جديدة شاملة لعدة أحزاب دليلا على ذلك الالتزام وخفف التوتر في العلاقات بين الطوائف العرقية في البلد.

٢٦ - وتمشيا مع هذه السياسة المعلنة المتمثلة في السعي إلى الانسجام بين الطوائف العرقية، كان أول عمل تشريعي اضطلع به البرلمان المشكل حديثا هو اعتماد قانون العفو لتهديد السبيل أمام الإفراج عن عمدتي غوستيفار وتيتوفو ورئيسي مجلسيهما البلديين وهم من أصل ألباني. وقد تسببت محاكمة هؤلاء والأحكام الشديدة الصادرة خصوصا ضد عمدة غوستيفار آنذاك، السيد روفي عثمان، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في تصعيد التوترات بين الطوائف العرقية في البلد (انظر S/1997/911، الفقرة ٢٠). وبالرغم من معارضة الرئيس غليغوروف في البداية لإصدار ذلك القانون بسبب اعتراضه على بعض جوانبه، فقد اعتمده البرلمان في قراءته الثانية في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويُنْتَظَر أن ما سيعقب ذلك من إفراج فوري عن المسؤولين الحكوميين المحليين المسجونين ذوي الأصل الألباني سيسهم كذلك في تخفيف التوتر بين الطوائف العرقية في البلد.

خامسا - الجوانب المالية

٢٧ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠/٥٣ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مبلغا إجماليا ٢٩ مليون دولار لاستمرار قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بالإضافة إلى المبلغ الذي إجماليه ٢٤٥ ٠٥٣ ٢١ دولارا المخصص بالفعل لهذه الفترة بموجب أحكام قرارها ٢٤٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وسيكون تقسيم المبلغ الذي إجماليه

٥٨٢ ٦٨٤ ١٦ دولارا للفترة من ١ آذار/ مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بمعدل شهري (إجماليه) ١٤٥ ١٧١ ٤ دولارا رهنا باتخاذ مجلس الأمن لقرار بتمديد ولاية القوة.

٢٨ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى ما بعد ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، مثلما أوصيت بذلك في الفقرة ٣٤ أدناه، ستقتصر تكلفة استمرار القوة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ على الموارد المذكورة سابقا.

٢٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ٢٠,٣ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع بعثات حفظ السلام ١,٧ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣٠ - لا يزال السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتوقف إلى حد كبير على التطورات الجارية في أجزاء أخرى من المنطقة، ولا سيما كوسوفو. وفي تقريره إلى المجلس المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/99)، أعربت عن قلقي المتزايد من أن انتشار العنف في كوسوفو والطابع الذي تتخذه الهجمات التي تُشن هناك من شأنهما أن يؤديا إلى حالة من الحرب الأهلية الشاملة في الإقليم، الأمر الذي قد تترتب عليه ردود فعل لا يمكن التكهّن بها في المنطقة بأسرها. ومما يبعث على الرضا أن النزاع في كوسوفو لم تكن له حتى الآن آثار ضارة على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. بيد أنه لا يمكن التغاضي عما يمكن أن يؤدي إليه استمرار العنف في كوسوفو من ردود فعل خطيرة إزاء الحالة الأمنية الخارجية والداخلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ضوء ما لديها من عدد كبير من السكان ذوي الأصل الألباني.

٣١ - وكما ذكرتُ في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/454)، الفقرة ٢١)، فإن وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد أسهم حتى الآن، بصورة ناجحة، في الحيلولة دون امتداد المنازعات القائمة في أماكن أخرى من المنطقة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومن خلال المساهمة الكبيرة التي تبذلها القوة في تشجيع الحوار بين مختلف القوى السياسية والطوائف العرقية في البلد، لا يزال لها تأثيرها في المحافظة على الاستقرار. ولقد كانت الثقة المستمدة من وجود القوة عاملا مفيدا في إزالة التوترات التي كان يمكن أن تنشأ نتيجة لاستمرار الأزمة في كوسوفو.

٣٢ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/108) موجهة إليّ من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عرض وزير الخارجية آراء حكومته فيما يتعلق بتمديد ولاية القوة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر بتكوينها وهيكلها الحاليين. وأشار وزير الخارجية في رسالته بوجه خاص إلى قلق حكومته إزاء خطر امتداد النزاع في كوسوفو إلى البلدان المجاورة، وازدياد حالات التوتر على الحدود

الألبانية اليوغوسلافية، والحالة في ألبانيا التي لا تزال غير مستقرة مما أثقل كاهل حكومته فيما تبذله من جهود لمنع تهريب الأسلحة إلى كوسوفو، وعدم إحراز تقدم في ترسيم حدود البلد مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٣٣ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان فريق الاتصال المعني بيوغوسلافيا السابقة لا يزال يعمل بنشاط سعياً إلى حل سياسي للأزمة في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، لا تزال المفاوضات جارية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بإمكانية نشر وجود عسكري دولي في المنطقة. ولا يمكن التكهن في الوقت الراهن بنتائج هذه المداولات أو بما سيكون لها من أثر في الأجلين المتوسط والطويل على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٣٤ - وفي ظل خلفية التطورات في المنطقة والتطورات المتصلة بها، وفي ضوء الآراء التي قدمتها بوجه خاص حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد يرغب مجلس الأمن في النظر في تمديد وجود القوة بولايتها وتكوينها الحاليين، لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، على أن يكون معلوماً أن المجلس سيجري استعراضاً لقراره إذا ما أسفرت المناقشات المشار إليها في الفقرة ٣٣ أعلاه عن تطورات يمكن لها أن تؤثر على دور القوة ومسؤولياتها.

٣٥ - وفي الختام، فإنني أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، السيد فرناندو فالينزويلا مارزو، وسلفه، السيد هنريك ج. سوكالسكي، فضلاً عن قائد القوة، العميد أوفيه سترومبرغ، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادتهم لما أبدوه من تفانٍ ودأب في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في
قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي - شباط/فبراير ١٩٩٩*

البلد	قوام الوحدة	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	-	٣	٢
الأرجنتين	-	١	-
الأردن	-	١	٢
إندونيسيا	٥١	٢	-
أوكرانيا	-	١	٤
أيرلندا	-	٢	-
باكستان	-	٢	-
البرازيل	-	٢	-
البرتغال	-	١	-
بلجيكا	-	١	-
بنغلاديش	-	٢	-
بولندا	-	٢	-
تركيا	-	-	٤
الجمهورية التشيكية	-	١	-
الدانمرك	٨٧	١	-
السويد	١٩٨	١	-
سويسرا	-	١	٤
غانا	-	١	-
فنلندا	١٩٩	١	٦
كندا	-	١	-
كينيا	-	٢	-

البلد	قوام الوحدة	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
مصر	-	١	-
النرويج	١٥٢	٢	-
نيبال	-	١	-
نيجيريا	-	١	٤
نيوزيلندا	-	١	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦٢	-	-
المجموع	١ ٠٤٩	٣٥	٢٦

* قد يختلف عدد الأفراد العسكريين ومراقبي الشرطة المدنية بسبب عمليات التناوب.
